

مقدمة

بقلم

أحمد محمد حسين هيكال المحامى

يرجع الخلاف التقليدى بين رجال الدين ورجال العلم إلى اعتراف الدين بالغيبيات وتأثيرها فى حياة الناس ، أفراداً وجماعات ، وإنكار العلم لهذا النوع من التفكير وعدم إقراره لغير ما هو ثابت من قوانين الوجود على نحو حسى . وليس معنى ذلك أن رجال الدين يرون أن قوانين الحياة كلها سر مغلق ليس من شأن الإنسان أن يعرف عن حقيقة أمره شيئاً ، كما أنه ليس معناه أن رجال العلم يزعمون أنهم قد اكتشفوا كل ما فى الحياة من نواميس وسنن ، وإنما يقصد بذلك فقط أن العلم إنما يؤمن باقتداره الكامل على اقتضاء أثر هذه النواميس والنظم ، والوصول منها إلى أعماق أغوارها ، وكل ما فى الأمر أن بعضها قد كشف عنه وأمكن إثباته على نهج علمى ، وأن البعض الآخر لما ثبت حتى اليوم وهو ينتظر أن يكشف عنه تقدم العلوم وتطورها . وأما الدين ورجاله فموقفهم أكثر تحفظاً ، إذ يسلمون بأن « ما لا نعرف من الغيب أبعد أثراً فى حياتنا النفسية مما نعرف من العلم » .

وسواء لدينا أرجح تفكير هؤلاء أم أولئك على مدى الزمان . وإنما الذى يهمنا هنا أن نشير إليه ، ما دلت عليه المشاهدة من أن اطراد العلم فى كشف حقائق الكون يصحبه اتساع جديد فى نطاق ما يُجهل من هذه

الحقائق ، كما تصحبه إعادة النظر فيها سبق أن توصل إليه العلم من المقررات على ضوء ما استجد منها ، ولئن كان ذلك في الحقيقة راجعاً إلى طبيعة الإنسان التي لا تمل التأمل والبحث في كنه أمرها وحقيقة مركزها في هذا الوجود ، إلا أنه في الوقت ذاته تعقب لمكونات الوجود وسعى إلى تحديدها - أما مدى ما يبلغه الإنسان من نجاح في هذا التحديد فهو أمر لا سبيل إلى القطع فيه بجواب ، إلا أن يستطيع الإنسان أن يعلل سبب الوجود نفسه على نحو علمي .

هذا هو موقف العلم من الحياة - وهو موقف يسلم الأكثرون بأنه لا سبيل إلى الوصول معه إلى قرار في علة الوجود .
أما الدين فإنه يقرب المسألة ويتخذ نقطة البداية فيها قيام الخليفة دون البحث في أسباب ذلك ودوافعه ، ويدعو المخلوقات بعد ذلك إلى عبادة الخالق العظيم والعمل في الحياة عملاً صالحاً ، واجد فيها لنيل مثوبة الآخرة التي يتصورها أهل الأديان السماوية على أنها الجنة التي وعد الله بها من عباده الصالحين .

فالفارق ما بين النظريتين إذن كالفارق بين طريق الشك يأخذ بها الدسم لبلوغ نتائجه ، وطريق اليقين السابق التي يسلم بها رجال الدين .

ويدلنا استقراء التاريخ على أن الصراع بين الفريقين كان رهيباً حقاً . فقد رأينا في أوروبا ألواناً من هذا الصراع شهد عصر النهضة بعضها حين كان العلم الحديث ما يزال يخطو فيها خطواته الأولى . وعلى الرغم من تواضع هذه الخطوات . فإنها قد أثارت الكنيسة وrehbanها أيما ثورة ، لأنهم رأوا فيها النذير بأفول نجمهم وزوال سيطرتهم وتراجعهم إلى الصفوف الخلفية في مسرح الحياة . ولقد امتد هذا الصراع على الزمان في سلسلة من حركات المد والجزر كان النصر في مرحلتها الأخيرة للعلم نصراً محققاً . ولقد أدى

هذا التطور الأخير إلى الإمعان في إنكار أهمية الدين في حياة المجتمعات الغربية إمعاناً انقلب في النهاية إلى نقيضه ، فبدأ ظهور الاتجاهات الروحية الحديثة التي استمد معظمها من ثقافات الهند والشرق الأقصى ، والتي بدأت تلعب دوراً ، وإن يكن لما يزل متواضعاً ، في حياة العالم الغربي في الوقت الحاضر .

° ° °

كان طبيعياً أن يقوم في الشرق عامة ، وفي الشرق الإسلامي خاصة ، نظير لهذا الصراع الذي شهده الغرب ، لأنه صراع بين الجمود من جانب ، والتطور والتجديد من جانب آخر ، إلا أن علوم الدين كانت هي في الشرق الميدان الأساسي لذلك الصراع . فمنذ ظهور الإسلام وانقسام أبنائه شيعاً بعد عهد الراشدين منهم ، سعى كل إلى التماس العضد لفريقه في كتاب الله وأحاديث رسوله الكريم ، وذهبوا في تفسير ذلك مذاهب شتى ، ثم بدأ الفقه بعد ذلك ينمو ويقم مدارس الشهيرة فشهد الشرق الإسلامي في تلك الفترة عهداً من تقدم العلوم - كلها من علوم الدين - لم يعرف له مثيلاً من بعد في تاريخه ، ثم انتهى الأمر بعد ذلك إلى إقفال باب الاجتهاد الفقهي في القرن الرابع للهجرة ، والاعتماد على أقوال السلف وأفعالم ، واجتذب ذلك الضرب من السلوك الفكرى أكثر الناس في ذلك الوقت باعتباره أيسر سبل العيش وأقربها إلى الدعة وأقلها وعورة وشوكاً . وإذا كان قد ظهر برغم ذلك أفذاذ يشهد لهم العالم بالفضل والتقدم . فإن الجمود الذي ختم على مناحي الحياة المختلفة قد عاق هؤلاء عن مواصلة الجهود التي بذلها المتقدمون ، فتكاثرت بذلك أغلال الركود والتخلف العقلى الذي ما نزال نشهد بعض آثاره حتى اليوم .

يظهر من هذا الفارق في طبيعة الصراع بين الشرق والغرب سبب تفوق

العلوم الطبيعية في أوروبا على علوم الدين فيها . ذلك أن الأولى اتخذت لنفسها طريق التطور في حين آثر رجال الدين أن يقفوا به عند الحد الذي بلغه لأنهم ارتضوا لأنفسهم ما كانوا قد وصلوا إليه باسم الدين من سيطرة وتحكم ، فكان أن تبادل بعضهم بعضاً تهم الكفر والزندقة ، وتفشى النزاع بينهم بشراً يزوال سيطرتهم ، وبحلول الطريق العلمية محل مذاهبهم المتدحرجة . إلا أن ذلك أدى في الوقت نفسه إلى تعثر خطوات الفكر الديني بعد ذلك فكان الفارق الجسم الذي نشهده اليوم بين ماديات الحياة في أوروبا بالقياس إلى تخلفها الروحي .

ولقد قامت مع ذلك في أوروبا منذ القرن السادس عشر محاولات متعددة لكسر قيود الجمود الديني ، ومن أهم هذه المحاولات ما قام به أوجست كومت في القرن الماضي في سبيل الوصول إلى « أسس الديانة الحقة » عن طريق نظريته في تقسيم مراحل الفكر الإنساني إلى ثلاث : المرحلة التيولوجية ، والمرحلة الميثافيزيقية ، والمرحلة الوضعية (أو العلمية) . ولم يكن كومت ليستثنى التفكير الديني نفسه من هذا التقسيم ، للوصول به في النهاية إلى حال وضعية بحتة .

ولقد كان لآراء كومت وآراء غيره من معاصريه آثار بعيدة المدى في التفكير الفلسفي المعاصر . ومن أهم هذه الآثار أنها لفتت النظر إلى أن الإيمان الموروث يجب أن يحل محله إيمان أساسه المعرفة كأوسع ما يمكن للمعرفة أن تكون .

وقد عرض الدكتور هيكل ذلك كله في الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب . وانتهى فيها إلى ضرورة التوفيق بين جانبي الحياة الروحي والمادي لبلوغ التوازن العقلي ، وأن « الدين والعلم لم تكن بينهما خصومة ولن تكون بينهما خصومة ، وإنما الخصومة والخصام بين رجال الدين ورجال العلم فحسب كل يهدف إلى أن يستأثر من السلطان بأكبر نصيب . كذلك

بحث الدكتور هيكل في الفصل الثاني أسس فلسفة أوجست كومت وبعض آرائه . ثم انتقل إلى بيان ضرورة المعرفة كأساس لإيمان المستقبل وبعض مظاهر هذا الإيمان ، ومن هنا كان اختيار عنوان هذا الكتاب . وفي الفصل الرابع والأخير بحث الدكتور هيكل جانباً آخر من جوانب التفكير الفلسفي ، لم ينقطع البحث فيه يوماً من الأيام ، ذلك أمر القدرية والجبرية ، وهل لإرادة الإنسان في سير الحياة نصيب . وهو موضوع شائك لا يخلو البحث فيه من وعورة لتشعبه ولاتصاله في كثير من أمره بصلة الخالق بال مخلوق . ثم تعرض في ختام الكتاب لموضوع المسؤولية وارتباطها بمدى ما لنا في الحياة من اختيار أو اضطرار .

ولقد تساءل بعض الكتاب^(١) عن الدوافع التي دعت الدكتور هيكل إلى الكتابة في أمر القدرية والجبرية في وقت غلب الطابع الاجتماعي والسياسي فيه على كل كتاباته . فقد نشر الفصل الأخير من هذا الكتاب في مجلة المقتطف عام ١٩١٧ ، وكانت مجلة ذات طابع علمي يبعد بها عن أمور السياسة ، ذلك في الوقت الذي كان الدكتور هيكل ينشر فيه معظم مقالاته في « السفور » ذات الطابع الاجتماعي والسياسي بعد أن احتجبت « الجريدة » عن الصدور .

وحق لهم أن يتساءلوا . فقد كانت ظروف الحرب العالمية الأولى ، وظروف البلاد السياسية والاجتماعية تشير يومئذ إلى أن حدثاً عظيماً واقع حتماً عما قريب ، وأن الإعداد للحدث العظيم أمر لا سبيل إلى اعتزاله أو تجنبه ، بل إن على الكتاب والمفكرين من أبناء هذا الوطن العزيز أن يعدوا لهذا الحدث العظيم عدته ، وأن يبشروا الناس به .

ذلك هو الجوال الذي كان سائداً قبيل ثورة سنة ١٩١٩ . ولم يكن ميسوراً والأمر كذلك أن يعكف كاتب سياسي أو اجتماعي على بحث نظري كهذا

(١) المرحوم الأستاذ محمد شفيق غربال في كلمته بالمجمع اللغوي في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ .

الذى نشره الدكتور هيكل سنة ١٩١٧ عن القدرية والجبرية . وأغلب ظنى أن هذا البحث كتب من قبل وتأخر نشره إلى تلك السنة ، بل إنه قد كتب فى أثناء إقامة الدكتور هيكل بباريس يعدّ للدكتوراه ، أو فى أعقاب إياها منها فى سنة ١٩١٢ . على أن الثابت على كل حال أنه قد شغل بفكرة المسئولية وطبيعتها وتطورها منذ إقامته تلك بفرنسا ، إلى الحد الذى دعاه أن يكتب فيها فصلين احتوتهما « يوميات باريس » ، وهى مذكرات كان يحررها لنفسه فى تلك الفترة ، كما أنه كان على ما يبدو مشغولا بمسائل أخرى كذلك ، فقد تضمنت تلك الكراسات كذلك مقالا مطولا فى شأن الطلاق وأثره فى الحياة الاجتماعية فى مصر ووسائل تنظيمه ، كما أن بها بحثاً فى أدب اللغة الفرنسية وغيرها ، وهى بحوث لما ينشر شئ منها حتى اليوم . وإلى لأرجو أن تتاح لى فرصة نشر هذه الفصول مع بقية اليوميات ، فإنها مرآة صافية لنفس الكاتب وفيها ملاحظات ومشاهدات بالغة غاية الدقة والبراعة .

ولأخلّ الآن بين القارئ والكتاب ففيه تجديد بغير شك ؛ إذ أن مجموعة المقالات التى تضمنها تمثل مجتمعة لوناً جديداً فى كتب الدكتور هيكل ، كما أن بها فصلاً ترجمه عن الفرنسية هو الفصل الخاص بأوجست كومت وفلسفته ، وهو - مع مقالات قليلة أخرى - يمثل عمله الوحيد فى الترجمة .

أحمد هيكل

المحامى

القاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤